المسؤولون المصريون على اتخاذ خطوات عدّة، ابرزها:

١ ـ التنسيق مع فرنسا، بطرح مبادرة مشتركة، في تموز (يوليو) ١٩٨٢، تتضمّن شقين: اولهما ينصّ على حمـايـة حقـوق السيـادة والاستقلال السياسي للبنان؛ وثانيهما يتعلّق بحقوق الشعب الفلسطيني. وقد نصّت المبادرة على: تأكيد حق كل دول المنطقة في الوجود والأمن، طبقاً لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢؛ وتأكيد الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير؛ وتمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات، وبالتالي تحقيق مشاركة م.ت.ف. فيها؛ والمطالبة بالاعتراف المتبادل والمتزامن بين الاطراف المعنيّة(١٢).

٢ ـ ترحيب مصر بما جاء في الوثيقة التي أعلنها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في ٢٢ تموز (يوليـو) ١٩٨٢، والتي نصّت على قبـول المنظمة بجميع قرارات الامم المتحدة المتعلّقة بالقضية الفلسـطينيـة. وقد أصدرت وزارة الخارجية المصرية، كرد فعل على هذه الوثيقة، بياناً في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٨٢، دعت فيه الادارة الاميركية الى ضرورة بدء حوار مع الشعب الفلسطيني(١٣).

٣ ـ استعـداد مصر ـ بناء على دعوة الرئيس مبارك ـ لاستضافة حكومة فلسطينية مؤقتة في القاهرة، يقتصر نشاطها على العمل السياسي(١٤).

لكن هذه الخطوات الثلاث لاقت، على ما يبدو، رفضاً من قبل الاطراف المعنيّة. فالمشروع المصري ـ الفرنسي اصطدم بتحفّظ من الولايات المتحدة الاميركية؛ كما ان الفلسطينيين لم يحدّدوا موقفهم من مسألة الحكومة الفلسطينية المؤقتة. امّا بالنسبة الى رغبة مصر في فتح حوار اميركي ـ فلسطيني، فلم تلق استجابة اميركية، خاصة وان واشنطن كانت تسعى، عبر مبعوثها فيليب حبيب، الى اعداد خطة لترحيل القوات الفلسطينية من بيروت، وهي الخطة التي وافقت عليها مصر بعد موافقة م.ت.ف. لذلك كله، رأت مصر، على ما يبدو، انه قد يكون من الافضل العودة الى مفاوضات الحكم الذاتي، باعتبارها الصيغة التي تقبلها اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، ولو من حيث الشكل. ويبدو انها وصلت الى هذه القناعة نتيجة للوضع العربي المتأزم، الذي عكس ضعفاً هيكلياً خلال الغزو الاسرائيلي. وفي محاولة منها للحصول على بعض التنازلات، اشترطت مصر، لاستئناف المفاوضات، ما يلي: اعتراف اميركي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ وايقاف النشاطات الاستيطانية في الارض المحتلة؛ واتخاذ اجراءات لاعادة الثقة الى المواطنين الفلسطينيين في الارض المحتلة؛ والحصول على تفسير اميركي يحدّد طبيعة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وكانت مصر حدّدت، من قبل، هذه الحقوق بأنها حق العودة والتعويض والاعتراف، وحق الأمن واقامة دولة، وحق القبول والرفض، وحق التفاوض على قدم المساواة(١٥).

غير ان اسرائيل رفضت هذه الشروط. بل، وأكثر من ذلك، دفعت بعض عملائها اللبنانيين الى افتعال مذابح ضد الفلسطينيين في بيروت، الامر الذي ادّى الى قيام المسؤولين المصريين بسحب سفير مصر لدى اسرائيل. امّا بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية، فلم تمض أيام حتى أعلن الرئيس ريغان عن مبادرة جديدة، طغت على أي مشاريع أخرى للتسوية في الفترة اللاحقة.

ثانياً: مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

ما ان طرح الرئيس الاميركي، ريغان، موضوع «الخيار الاردني»، في مبادرته، في الثاني من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، لتسوية القضية الفلسطينية(١٦)، حتى عاود التحرّك المصري نشاطه بالمراهنة، مجـدّداً، على الحكم الذاتي، ولكن بمفهـوم جديـد، قوامـه اشراك الاردن مع الفلسـطينيـين في